احتفالا بالذكرى العشرين للمبادرة الملكية لتنمية المنطقة الشرقية

فريق بحث الحكامة الإقليمية وريادة الأعمال والاستدامة

و

شعبة الاقتصاد وعلوم التسيير

الكلية متعددة التخصصات الناظور

و

مختبر متعدد التخصصات للبحوث الاقتصادية والاقتصاد القياسي والتسييرية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة

ينظمون

ندوة دولية

في موضوع

الانفتاح والتحول الهيكلي والنمو الاقتصادي

يومي:

7-8 مارس 2023

وجدة

Revue Économie et Société

Revue Droit et Société

Réseau Maghreb Technologie

Université de Quebec Chicoutini Canada

Social and Media Studies Institute Journals

أرضية الندوة

"يجب أن تكون الجامعة، أكثر من أي وقت مضى، مؤسسة منخرطة في المجتمع، ترتكز على بيئتها، وتتغذى على التقدم الاجتماعي الواسع النطاق، ويستوجب على جميع الفاعلين الانضمام إليها ... والجامعة التي يجب أن نطمح إليها هي الجامعة التي تهتم أيضًا بمحيطها واحتياجاته "

أ.د ياسين زغلول (رئيس جامعة محمد الاول).

المجتمع المغربي - مثل كل المجتمعات - يتوقع الكثير من النمو. ويُعتقد عمومًا أنه وحده سيخلق الظروف المناسبة لتحقيق انخفاض حقيقي، للبطالة وللإقصاء الاجتماعي، من خلال الرفع من الأجور للجميع وتقليص عجز الدولة. من هذا المنطلق، يبدو أن فهم آليات النمو هو أحد المهام الأساسية لكل من الاقتصادي وعالم الاجتماع، وصانع القرار على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي وأي متدخل آخر في مجال السياسة الاقتصادية العامة.

السؤال الذي نريد أن نتطرق إليه في هذه الندوة العلمية هو كيف يمكن أن يتأثر هذا النمو بالانفتاح من خلال تحول الهياكل؟ لذلك فإن الكلمات المفتاحية هي النمو - تحويل الهياكل والانفتاح.

لا بد من الإشارة هنا أن نتائج العمل النظري والتجريبي على تأثير الانفتاح على النمو تبقى غير متجانسة.

حددت نظريات التجارة الدولية (Smith, Ricardo, H-O-S) مكاسب ثابتة من الانفتاح. استطاع مؤلفون مثل Romer (1986، 1990)، بالاعتماد على نموذج Solow (1956)، تحديد المكاسب الديناميكية من خلال نظرية النمو الداخلي.

على عكس هذه الأعمال، أظهر مؤلفون آخرون مثل Krugman (1987) أن الانفتاح ليس دائمًا مناسبًا للنمو. يمكن أن يدفع بعض الدول نحو التخصص في قطاعات أقل إنتاجية ذات تأثير سلبي على النمو. أما بالنسبة للعمل التجريبي، فالدراسات التي تربط الانفتاح بالنمو الاقتصادي (Sachs and Warner، 1995...) بعيدة كل البعد عن تحديد نتائج متجانسة، خاصة أنها تعاني من العديد من القيود.

وعادت مسألة الانفتاح إلى الظهور بشكل حاد مع الأزمة الصحية لـ Covid 19 وأكثر من ذلك مع الصراع الروسي الأوكراني. فالنظام العالمي "ممزق" ويتميز باتساع الصراعات. كما تثبت الأحداث الأخيرة أننا بحاجة إلى نقاش سياسي - وليس مجرد نقاش تقني أو اقتصادي.

إن الانفتاح حقيقة. الاقتصادات الوطنية منفتحة بشكل متزايد على العالم. يمكننا أن نفرح لذلك أو نشجبه، لكنه موجود. لن نلغي بمرسوم الكمبيوتر الذي يضع كل نقطة في العالم في اتصال فوري مع الآخرين؛ لن يتم قمع التقدم الهائل لوسائل الاتصال والنقل؛ محل التساؤل هنا هو الأشكال التي يمكن أن تتخذها هذه الظاهرة وتأثيرها على اقتصاد صغير مفتوح (مثل المغرب) وكذلك الموقف الذي يجب أن نتبناه تجاهها. حيث لا تزال هياكل هذه الاقتصادات تتسم بالركود النسبي، ويبدو أن عملية التحول فيها بطيئة بشكل عام.

إنها ليست مسألة إحياء الفجوة القديمة "التجارة الحرة مقابل الحمائية"، ولكن إعادة التفكير في مسألة تأثير سياسات الانفتاح على نمو البلدان وعلى تحول الهياكل.

هذه الندوة لا تطمح لاحتواء مفهوم الانفتاح في غلافه التجاري والاقتصادي والدولي المعتاد. إنها مسألة إعادة النظر في مفهوم الانفتاح واستكشاف الجوانب الأخرى: الإدارية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والعقلية، والأكاديمية، من خلال دمج الأبعاد المختلفة: الوطنية والإقليمية والمحلية.

هل الوصول إلى منافذ جديدة فرصة للشركات أم يمثل ذلك تهديدًا تنافسيًا؟ هل سيشجع التجارة ذات المحصلة الإيجابية وبالتالي النمو الاقتصادي، أم ستبقى التجارة محصلتها صفر؟

ما هو تأثير الانفتاح على التحول الهيكلي؟

هل لا يزال هناك مجال للدول التي تعتقد أن لديها خصائص تاريخية وثقافية فريدة لتبرير نهج معين؟

هل اعتماد بعض المراجع من الخارج، مع التعديل، والتحول، و "التدجين"، ثم اعتمادها وفقًا لخصوصياتها، سيعزز النمو الشامل؟

هل سيعزز الانفتاح الاندماج الاجتماعي وتنمية الأقاليم؟ هل سيشير إلى نمط جديد لإنتاج الثروة يضمن كفاءة اقتصادية أكبر وتوازنًا اجتماعيًا؟

من جهة أخرى فإن تحديات التنمية المحلية تتطلب مناطق مستقلة "جدا" عن بعضها البعض؛ كيف يمكن إدارة علاقات الانفتاح والتنمية المحلية؟ ماذا عن تأثير الانفتاح على تحول الهياكل المحلية؟ هل من الضروري التذكير بأن بنية المؤشرات حسب الجهات وتفصيل المجاميع الاجتماعية والاقتصادية حسب جهات المغرب، تؤكد الهيمنة الواضحة لبعض الجهات وخاصة تلك القريبة من المركز.

إن هذه التفاوتات تعكس اتجاهًا نحو العزلة بسبب إيقاف توجيه الاستثمارات نحو اجزاء من الاقاليم التي لا تتوفر على الظروف المثلى للاستثمار المربح.

ماذا عن الانفتاح على إفريقيا مقابل الانفتاح على بقية العالم، والتعاون المغاربي الذي يبدأ من المبدأ الأساسي القائل بأن البناء الإقليمي عنصر أساسي في بناء الفضاء المغاربي؟

في الواقع، إذا كان التعاون بين الشمال والجنوب يلعب دورًا رئيسيًا في نقل التكنولوجيا وتقليص الفجوة المعرفية، فيجب أن يلعب التعاون بين الجامعات دورًا رئيسيًا في تقارب المجتمعات العلمية في الجنوب والمساهمة في تطوير التدريس والبحث.

وبالتالي ندعو مختلف الجهات الفاعلة (الدولية والوطنية والمحلية؛ الأكاديميين؛ السلطات الوطنية والمحلية؛ المهنيين، إلخ) لتقديم منظور شامل ومتعدد التخصصات لمسألة الانفتاح وتأثيره على التحول الهيكلي والنمو الاقتصادي.

هذه الأسئلة معقدة وتتطلب تحقيقات معمقة تشمل جميع الدراسات المتعلقة بالتنمية. وبالتالي فإن الإجابات التي يتم تكوينها ستكون بدورها معقدة. هذا مشروع تفكير واستشارة متعددة التخصصات. إذا لم تكن هناك إجابة بسيطة وفريدة للأسئلة المطروح، فمن الممكن من ناحية أخرى محاولة تحديد نهج للمشكلة، يسمح باقتراح إجابات متنوعة ومكيفة وقابلة للتطوير ...

محاور الندوة

يجب أن تندرج مقترحات المساهمات ضمن المجالات التالية، و تظل قائمة المحاور مفتوحة لأي اقتراحات:

- ✓ الانفتاح الاقتصادي: تجارب من هنا وهناك؛
- ✓ الانفتاح والنمو الاقتصادي
- ✓ الانفتاح وأداء القطاع والتحولات الهيكلية؛
- ✓ انفتاح الشركات وقدرتها التنافسية؛
- ✓ الانفتاح والإدارة الجديدة؛
- ✓ الانفتاح والتحولات الرقمية ونقل التكنولوجيا؛
- ✓ سياسات الانفتاح والتجارة؛
- ✓ الانفتاح والاندماج في سلاسل القيمة العالمية؛
- ✓ الانفتاح وقابلية التوظيف؛
- ✓ الانفتاح والتنمية البشرية؛
- ✓ الانفتاح والتنمية المحلية؛
- ✓ الانفتاح والتمويل الدولي.
- ✓ الانفتاح والقانون الدولي

اللجنة العلمية

- **أ.د زهير أجعير**؛ كلية متعددة التخصصات جامعة محمد الأول، الناظور؛ المغرب.
- **أ.د مريام إرتز**؛ جامعة شيكوتيمي؛ كندا.
- **أ.د محمد الدراز**؛ منسق وحدة البحث في الاقتصاد؛ مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د عبد الرحمن العرابي** كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د عبد الإله العطار**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د عبد القادر العدري**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د طاهر السعدي**، كلية متعددة التخصصات، جامعة محمد الأول، الناظور؛ المغرب.
- **أ.د غزلان الشواي** كلية متعددة التخصصات، جامعة محمد الأول، الناظور؛ المغرب.
- **أ.د أحمد الصفصافي**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول وجدة؛ المغرب.
- **أ.د محمد المعاش**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د بديعة أولحاج** ؛ المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة الحسن الأول، سطات؛ المغرب.
- **أ.د عبد الواحد بريشي**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة. ؛ المغرب.
- **أ.د عبد الغني بن طاهر**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د عبدا لرحيم بودلال**؛ رئيس مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د أنور الرغيوي**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د عزيز بوزكو**، كلية متعددة التخصصات، جامعة محمد الأول، الناظور؛ المغرب.
- **أ.د محمد حركات**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الخامس الرباط؛ المغرب.
- **أ.د كمال حساني**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د جمال حطابي**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة الحسن الثاني؛ المحمدية؛ المغرب.
- **أ.د عزيز خلفاوي**. المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، جامعة الحسن الأول، سطات؛ المغرب.
- **أ.د إبراهيم دينار**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة الحسن الأول؛ سطات؛ المغرب.
- **أ.د مراد زناسني**؛ المدرسة الوطنية للتجارة والإدارة؛ جامعة محمد الأول، وجدة؛ المغرب.
- أ.د **ريتشارد سوبارنو**؛ مدرسة كليرمون لإدارة الأعمال، كليرمون فيران؛ فرنسا.
- **أ.د نادية شادلي**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د محمد شهيب**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د عائشة علالي**، كلية متعددة التخصصات، جامعة محمد الأول، الناظور؛ المغرب.
- **أ.د خالد فكري**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ المغرب.
- **أ.د أمزيان فيرجين**، كلية الاقتصاد؛ جامعة جرونوبل ألب؛ فرنسا.
- **أ.د طارق كسباوي** .المدرسة الوطنية للتجارة والإدارة؛ جامعة الحسن الثاني؛ الدار البيضاء؛ المغرب.
- **أ.د ايمان لتروس**؛ جامعة شيكوتيمي؛ كندا.
- **أ.د مصطفى لكحل**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د خالد لويزي**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة الحسن الأول؛ سطات؛ المغرب.
- **أ.د فاطمة الزهراء مجيدي**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة؛ المغرب.
- **أ.د فوزية مجيدي**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة.؛ المغرب.
- **أ.د عباس مختاري**؛ كلية متعددة التخصصات الناظور، جامعة محمد الأول، الناظور؛ المغرب.
- **أ.د إبراهيم مدب**؛ جامعة شيكوتيمي؛ كندا.
- **أ.د عبد القادر معروفي**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ المغرب.
- **أ.د فيليب نازلي** مدير نشر المجلة الدولية لعلوم الإدارة؛ فرنسا.
- **أ.د يحيى يحياوي**؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة؛ المغرب.

اللجنة التوجيهية

منسقتي الندوة

أ.د غزلان شواي

أ.د عائشة علالي

اللجنةالتنظيمية

- أ.د زهيرأجعير كلية متعددة التخصصات جامعة محمد الأول الناظور.
- أ.د صابر بلقاسمي، كلية متعددة التخصصات، جامعة محمد الأول، الناظور.
- أ.د عزيز بوزكو، كلية متعددة التخصصات جامعة محمد الأول، الناظور.
- أ.د فاطمة بولحوش، كلية متعددة التخصصات، جامعة محمد الأول، الناظور.
- أ.د فؤاد حنين، كلية متعددة التخصصات، جامعة محمد الأول، الناظور.
- أ.د فاطمة الزهراء مجيدي؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة.
- أ.د فوزية مجيدي؛ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة.
- أ.د أحمد الصفصافي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة.
- أ.د نجاة البارودي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة.
- د أحمد الزهير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية؛ جامعة محمد الأول؛ وجدة.
- طالب ا لدكتوراه عبد المنعيم بلال؛ كلية متعددة التخصصات، جامعة محمد الأول، الناظور.

الاتصال

أ.د عائشة علالي
allali_fpn@outlook.fr
0671744933

أ.د غزلان الشواي
g.chouay@ump.ac.ma
0673795778